مساهمة الدراسات السوسيوأنثروبولوجية في تدبير أزمة الماء
منطقة سوس أنموذجا

د. أحـــــــــمد أمـــــــــــان
دكتوراه في علم الاجتماع، مختبر الدراسات الاجتماعية والثقافية والفلسفية
كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهراز بفاس
المملكة المغربية

الملخص

تُعدّ منطقة سوس في المغرب نموذجًا لتشابك التحديات المائية المرتبطة بالعلاقة بين الطبيعة والبشر، وعلى الرغم من توفرها على موارد مائية مهمة تشمل المياه الجوفية والسدود، إضافة إلى مشروع تحلية مياه البحر، إلا أن المنطقة تعرف صعوبات كثيرة على مستوى تدبير هذه الموارد، ويعود ذلك إلى التزايد الديموغرافي والطلب المتزايد على المياه لأغراض فلاحية وصناعية، مما أدى إلى استنزافها وظهور تفاوتات اجتماعية مرتبطة بطرق توزيعها. وتلعب الدراسات السوسيوأنثروبولوجية دورًا مهما في مقاربة ظاهرة استغلال الماء، عبر تسليط الضوء على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية المرتبطة والمسؤولة عن ندرته، وفهم العلاقة بين المجتمعات المحلية ومادة الماء، من خلال تحليل طرق استهلاكه وآليات توزيعه والصراعات الناشئة حوله.

الكلمات المفاتيح: الدراسة السوسيوأنثروبولوجية، العدالة المائية، التغير الاجتماعي، التفاوتات الاجتماعية، التدبير العقلاني.

Abstrat

Souss region of Morocco exemplifies the complex water challenges arising from the interplay between nature and human activity. Despite having significant water resources, including groundwater, dams, and a seawater desalination project, the region faces major challenges in managing these resources. This is due to the growing population and the increasing demand for water for agricultural and industrial purposes, which has led to overexploitation and the emergence of social inequalities related to its distribution. Socio-anthropological studies play an important role in addressing the issue of water by shedding light on the social, cultural, and political dimensions responsible for its scarcity, and understanding the relationship between local communities and water through the analysis of consumption patterns, distribution mechanisms, and conflicts arising around it.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

توطئة

يبدو غريبا نوعا ما أن تهتم السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا بدراسة المواضيع المتعلقة بالوقائع الفيزيائية كالماء، بإعتبار التموقع الجيد لتخصصات أخرى كالجغرافيا، والهيدرولوجيا، وعلم المناخ، في دراسة تدبير الماء، نظرا للتراكم المعرفي الذي خلفته هذه التخصصات، وبإعتبار أن حفر بئر، أو إنشاء خزان للماء، أو تركيب مضخة ...، تستلزم في المقام الأول دراسات تقنية.

وتعيش منطقة سوس كسائر مناطق المغرب، سياقا صعبًا مرتبطـًا بالتراجع الكبير للإحتياط المائي، نظرا للتزايد المطرِّد لإستهلاك الموارد المائية، ونمو الأنشطة الفلاحية والصناعية، والتزايد السكاني وما رافقه من تغيرات في نمط العيش (نمو ثقافة النظافة، المسابح الخاصة، سقي المناطق الخضراء ...)، وتراجع التساقطات المطرية والتطور التقني في ما يخص التنقيب واستغلال المياه الجوفية، الشيء الذي أدّى إلى تراجع حقينة معظم السدود المائية بالمنطقة، واستنزاف الفرشة الجوفية.

وبالرغم من توالي سنوات الجفاف، تتوفر المنطقة على موارد مائية مهمة ، إلا أن سوء توزيعها والاستغلال المفرط للاحتياطات المائية، تنذر بدخول المنطقة في "حالة عطش" غير مسبوقة، في سياق يتسم بالتغيرات المناخية، و تنامي ظاهرة الاحتباس الحراري، وما يرافق ذلك من قلق الساكنة والمستثمرين من ندرة مادة الماء. إن هذه التغيرات ستنتج لا محالة تحولات اجتماعية عميقة بفعل نمو وعي مائي جماعي، وتزايد المطالب الاجتماعية حول الحق في الماء والعدالة المائية، وتوجيه دينامية استقرار وهجرة الساكنة، وتغير الممارسات الفلاحية، وبروز تراتبية اجتماعية جديدة ترتكز بالأساس على تملك الماء، هذا الأخير الذي تحول من مادة طبيعية إلى سلعة اقتصادية.

ونسعى من خلال هذه الورقة البحثية، إلى مقاربة ظاهرة تدبير الماء من خلال منظور سوسيوأنثروبولوجي، بالإعتماد على المزاوجة بين المنهج الكمي، عبر جمع المعطيات الرسمية التي تخص مستويات الاحتياطات المائية بالجهة والسياسات العمومية، والمنهج الكيفي، عبر استعمال تقنيتي الملاحظة بالمشاركة والمقابلات النصف الموجهة مع عدد من فلاحي المنطقة والساكنة المحلية، قصد الوقوف على تمثلاتهم حول تدبير الماء والمجال.

وهنا يبرز دور العلوم الاجتماعية عموماً، والدراسات السوسيوأنثروبولوجية خصوصا، في دراسة التغيرات الاجتماعية المرتبطة بندرة الماء، وتقديم إشكالية تدبير الماء كظاهرة اجتماعية، بالاعتماد على الترسانة النظرية والمفاهيمية المؤطرة لهذا الحقل العلمي. إن دور الباحث يجب أن يكون مؤطرا بحس إبداعي وتجديدي فيما يخص الآليات البحثية وتجاوز الطرق "الكلاسيكية"، عبر دراسة الحقائق ومساعد الساكنة على التفكير، وتأطيرهم للوعي بدرجة المخاطر الاجتماعية المرتبطة بسوء تدبير هذه المادة، ومساعدتهم على إيجاد الحلول الناجعة والواقعية والفعالة لتجاوز هذه الوضعية.

وهذه الندرة لا تعكس فقط مشاكل بيئية أو مادية، بل ترتبط بأنماط العلاقات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية والثقافية. ومن هذا المنطلق، يمكن تناول دراسة هذه الظاهرة من عدة زوايا، باعتبارها ظاهرة اجتماعية تتجاوز حدود التأثيرات البيئية البسيطة، وهي تؤثر بشكل كبير في بناء العلاقات الاجتماعية والهياكل الاقتصادية والسياسية. ومن خلال هذا التحليل، يمكن تسليط الضوء على عدة جوانب تعكس العلاقة المعقدة بين ندرة المياه والمجتمعات البشرية، وباعتبارها تحدِّيًا يعكس ديناميكيات القوة وعدم المساواة داخل المجتمعات المعنية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

واعتبارا لما سبق، يمكن صياغة إشكالية هذه الورقة البحثية على الشكل التالي: **ما مدى تأثير الديناميات الاجتماعية على خلق ثقافة جديدة لتدبير أزمة الماء بمنطقة سوس؟**

❖ **العلاقة بين الإنسان والبيئة: قراءة في أهم النظريات السوسيولوجية والأنثروبولوجية**

تُعد العلاقة بين الإنسان والبيئة من القضايا المركزية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث تسعى السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا إلى دراسة التأثير المتبادل بين الإنسان وبيئته الطبيعية والاجتماعية. وتَعدد النظريات المفسرة لهذه العلاقة يعكس تنوع المرجعيات الفكرية، حيث طُرحت تصورات مختلفة لفهم كيفية تشكّل المجتمعات، وتأثير البيئة في الأنماط الثقافية والاجتماعية، ودور الإنسان في إعادة تشكيل محيطه.

وتعقُّد وتشابك المسائل والمداخل المحيطة بالبيئة، يعني بالضرورة وجود عدد كبير من الطرق المتباينة في دراسة ارتباط الإنسان بالبيئة. وتهدف الدراسات في هذا المجال، إلى فتح شهية التحليل السوسيوأنثروبولوجي لقضايا البيئية، وطرح أسئلة ذات صلة بالموضوع، والتحفيز على المزيد من التفكير والبحث في هذا المجال[1]. وسنقوم بعرض أبرز النظريات التي تناولت العلاقة بين الإنسان والبيئة، مع تقديم قراءة نقدية لها، استنادًا إلى الأدبيات العلمية.

أولاً: النظرية الحتمية البيئية (Environmental Determinism)

وهي من أقدم النظريات التي تناولت العلاقة بين الإنسان والبيئة، حيث نشأت في القرن التاسع عشر وارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالتطورات التي عرفتها الجغرافيا والأنثروبولوجيا. وتؤكد هذه النظرية أن البيئة الطبيعية، بما فيها من مناخ، وتضاريس، وموارد، تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل المجتمعات البشرية، وأن خصائص البيئة تتدخل إلى حد كبير في بناء سلوك الإنسان وأنماط حياته الثقافية والاجتماعية.

وتعود جذور هذه النظرية إلى أعمال **إيلزويرث هنتنغتون** (Ellsworth Huntington) الذي توصل إلى أن المناخ يؤثر بشكل كبير على إنتاجية الأفراد وقدراتهم على الإبداع والعمل، حيث أن المناطق المعتدلة يتميز أفرادها بإنتاجية أكثر، مقارنة مع الافراد الذين يعيشون في المناطق الاستوائية أو الباردة. ومن أشهر المدافعين عن هذه النظرية الجغرافي الألماني **فريدريك راتزل** (Friedrich Ratzel)، الذي يرى أن البيئة تتحكم بشكل كبير في سلوك الإنسان وتطوره، ويعتبر أن المجتمعات تتأثر بشكل مباشر ببيئتها الجغرافية التي تعيش فيها، مما يحدد مستوى تطورها الثقافي والاجتماعي[2].

كما تعتبر أن البيئة الطبيعية تُعد القوة الأساسية التي تحدد تطور المجتمعات البشرية وثقافاتها. ووفقًا لهذا المنظور، فإن الظروف المناخية والجغرافية تُشكل القيود والإمكانات التي تؤثر على النشاط البشر، وأن الظروف المناخية تحدد الإنتاجية الاقتصادية، والبنية الاجتماعية، وحتى الثقافة العامة للمجتمعات. وتُعتبر الثقافة انعكاسًا مباشرًا للبيئة الطبيعية، حيث يُنظر إلى الأنماط السلوكية والتقاليد على أنها نابعة من التفاعل مع البيئة، ويصبح عامل التفاوت في الوصول إلى الموارد الطبيعية هو العامل الأساسي في تحديد مسار تطور الحضارات.

---

[1] صالح الفيلالي، "مناظرات في علم الاجتماع البيئي"، كتاب جماعي "البيئة والمجتمع" إشراف علي غربي وفضيل دليو، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص 12

[2] Peet, R., & Thrift, N. New Models in Geography: The Political-Economy Perspective. London: Unwin Hymn , 1989, P13-17

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وقد قدمت النظرية الحتمية البيئية رؤية مهمة حول العلاقة بين الإنسان والبيئة، إلا أنها تعرضت لانتقادات واسعة، بحيث أُتهمت بأنها تتسم بالحتمية المفرطة، واعتمادها على التفسير الأحادي، ما يجعلها غير كافية لفهم التعقيد الذي يميز المجتمعات البشرية ، إذ أنها تُهمل تأثير الإرادة البشرية، والعوامل الثقافية والاجتماعية، والإبداع الإنساني في مواجهة التحديات البيئية، كما أن تطور التكنولوجيا والابتكار، جعل الإنسان أكثر قدرة على تجاوز القيود الطبيعية.

ثانيًا: النظرية الوظيفية

وتتناول هذه النظرية العلاقة بين الإنسان والبيئة من منظور تكيُّفي، وتُركز على كيفية تجاوب المجتمعات مع البيئة من خلال تنظيم الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، بما يحقق التوازن والاستقرار. وتؤكد النظرية أن الأنظمة الاجتماعية تتكيف مع البيئة المحيطة لضمان بقاء المجتمع، وعلى سبيل المثال، تعتمد المجتمعات الساحلية على أنشطة الصيد كوسيلة اقتصادية تتماشى مع طبيعة بيئتها. وتفترض هذه النظرية أن الأنشطة الاجتماعية مصمَّمة لضمان تحقيق التوازن بين الموارد البيئية والاحتياجات البشرية. إن البيئة وفق الوظيفيين، ليست عنصرًا خارجيًا منفصلًا عن النظام الاجتماعي، بل هي جزء لا يتجزأ من تكوينه، وتعمل الثقافة كآلية تساعد المجتمع على تحقيق التكيف مع البيئة، حيث تهدف إلى تلبية احتياجاته البيولوجية والاجتماعية[1].

وقد تعرضت النظرية الوظيفية لانتقادات بسبب تبسيطها للعلاقة بين الإنسان والبيئة، حيث تركز بشكل أساسي على استقرار النظام الاجتماعي، وتتجاهل الديناميكيات التي تحدث نتيجة الصراع والتغيرات المفاجئة، سواء كانت طبيعية أو اجتماعية. كما تُغفل الأبعاد السياسية والاقتصادية للصراع على الموارد البيئية، مثل تأثير الاستعمار أو الشركات المتعددة الجنسيات على المجتمعات المحلية، وتفترض أن البيئة والمجتمع يتكيفان بشكل متوازن دائمًا، وهو ما لا يعكس الواقع في حالات الكوارث البيئية أو التدهور البيئي الناتج عن النشاط البشري.

وتوفر النظرية الوظيفية أدوات تحليلية فعالة لفهم كيفية تكيُّف المجتمعات مع بيئاتها، لكنها بحاجة إلى دمج مفاهيم الصراع والتغيير الاجتماعي، لتقديم رؤية أكثر شمولية، في عالم يواجه تحديات بيئية مثل الاحتباس الحراري، والتلوث، ويجب أن تركز الدراسات الوظيفية على كيفية تأثير الأنشطة البشرية على البيئة، وليس فقط على كيفية تكيف البشر مع البيئة.

ثالثًا: النظريات الرمزية والبنائية

إن النظريات الرمزية والبنائية في العلوم الاجتماعية، تُركز على الأبعاد الثقافية والمعرفية التي تُحدد علاقة الإنسان ببيئته، وتختلف هذه النظريات عن سابقاتها في إعطائها الأولوية للمعاني والرموز التي يضفيها الإنسان على البيئة، مؤكدة أن العلاقة ليست فقط مادية، بل ترتبط بالكيفية التي يُدرك بها الأفراد والجماعات بيئاتهم ويُعيدون بناءها من خلال الثقافة والخطاب السائدين.

وأوْلَت هذه النظريات اهتمامًا خاصًا لمعاني البيئة بالنسبة للإنسان، وكيف تؤثر هذه المعاني في تشكيل الرؤية الثقافية، وتصبح الثقافة ليست سوى شبكة من الرموز التي يصنعها الإنسان لفهم بيئته والسيطرة عليها[2]. والبيئة ليست فقط مكانًا طبيعيًا، بل

[1] Malinowski, B. A Scientific Theory of Culture and Other Essays. University of North Carolina Press, 1944, P 92.

[2] Geertz, C. The Interpretation of Cultures. Basic Books, 1973, P 5

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فضاءً مشبعًا بالرموز والقيم التي تحدد تصرفات الأفراد والجماعات، وبالتالي، لا يجب أن تُفهم فقط بناءً على خصائصها المادية، بل على المعاني التي يضفيها الإنسان عليها (تقديس الماء كمثال).

وتقدم هذه النظرية رؤى غنية حول البعد الثقافي للعلاقة مع البيئة، إلا أنها قد تُبالغ في التركيز على الجوانب الرمزية والتفسيرية على حساب العوامل المادية والاقتصادية، التي تؤثر في العلاقة بين الإنسان وبيئته، مما يجعلها تُقلل من أهمية الجوانب المادية مثل تأثير الموارد أو القيود البيئية. وفي ظل أزمات بيئية عالمية مثل تغير المناخ، تحتاج هذه النظريات إلى الانفتاح على أهمية ودور العوامل الاقتصادية والسياسية التي تتجاوز الحدود الثقافية.

رابعًا: النظريات الحديثة والتكاملية

تستند هذه النظريات إلى فكرة أن العلاقة بين الإنسان والبيئة ليست أحادية الاتجاه أو ثابتة، بل هي ديناميكية ومعقدة، وتتأثر بالتغيرات العالمية مثل: العولمة والتكنولوجيا والأزمات البيئية الحديثة، كما أنها تعتمد على مفاهيم متعددة مثل التفاعل، والتكيف، والصراع، مما يتيح مقاربة أكثر شمولًا. وتشير النظريات الحديثة إلى ضرورة تبني نهج تكاملي يأخذ في الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وهي ترى أن العلاقة بين الإنسان والبيئة تتسم بالتفاعل المستمر، حيث يشكل الإنسان بيئته، كما تتشكل هي بفعل أنشطته. وتؤكد هذه الرؤية على أهمية دراسة التغيرات المناخية الحديثة، والتنمية المستدامة، وكيفية تأثير الأنشطة البشرية على النظم البيئية في ضوء تحديات مثل: الاحتباس الحراري والتدهور البيئي. وتتضمن هذه النظريات الحديثة والتكاملية مجموعة من النظريات الفرعية يمكن ذكر بعضها مثل:

- **نظرية الاستدامة (Sustainability Theory)** : وتركز هذه النظرية على كيفية تحقيق التنمية البشرية، مع الحفاظ على الموارد البيئية لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل، وقد ظهرت مع تقرير الأمم المتحدة "مستقبلنا المشترك (Our Common Future)"، المعروف بتقرير برونتلاند (1987)، الذي وضع مفهوم الاستدامة كإطار عالمي، وهي تقوم على ثلاث ركائز أساسية هي: البيئة والاقتصاد والمجتمع.
- **نظرية النظم البيئية (Ecological Systems Theory)**: وقد طرحها عالم النفس أوري برونفنبرينر (Urie Bronfenbrenner) لشرح كيفية تأثير البيئة المتعددة المستويات على نمو الفرد وسلوكه. ونعني بالنظام المصغر (Microsystem)البيئة المباشرة مثل الأسرة والمدرسة، أما النظام المتوسط (Mesosystem) فيهتم بالتفاعلات بين الأنظمة المصغرة، أما النظام الخارجي (Exosystem) فيدرس العوامل التي تؤثر بشكل غير مباشر مثل السياسات الاقتصادية، وفي الاخير نجد النظام الكلي (Macrosystem) الذي يهتم بالقيم والثقافات التي تشكل البيئة الأوسع.
- **نظرية العدالة البيئية (Environmental Justice Theory)**: وتركز هذه النظرية على ضمان التوزيع العادل للموارد البيئية وتقليل الأعباء البيئية على الفئات الأكثر ضعفًا وهشاشة، وقد ظهرت في ثمانينيات القرن الماضي، استجابة للحركات الاجتماعية التي طالبت بالعدالة في توزيع المخاطر البيئية مثل: التلوث ومواقع النفايات السامة.

وتمثل هذه النظريات الحديثة والتكاملية خطوة متقدمة في فهم العلاقة بين الإنسان والبيئة من خلال تجاوز القصور في المناهج التقليدية، وبتبني هذه النظريات، يمكن إيجاد حلول أكثر شمولية واستدامة للتحديات البيئية والاجتماعية المعاصرة، وتصبح البيئة، نظامًا دينامياً تتبادل فيها العناصر الادوار، وتؤلف جميعها مكونات لشبكة واحدة[1]. كما أن العلاقة بين الإنسان والبيئة تتسم بالتعقيد والتداخل، حيث لا يمكن تفسيرها من خلال منظور واحد. وعلى الرغم من أن

[1] إيان ج. سيمونز، البيئة والإنسان عبر العصور، ترجمة السيد محمد عثمان، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، يونيو 1997، ص228

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

النظريات التقليدية قدمت مساهمات قيمة وهامة، إلا أن المنظور التكاملي الحديث يُعد الأكثر قدرة على استيعاب الأبعاد المختلفة لهذه العلاقة، ويبقى التحدي الأساسي أمام المجتمعات، هو تحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات البشرية والحفاظ على البيئة من أجل مستقبل مستدام.

❖ الماء من التدبير الكوني إلى التدبير المحلي

يشكل الماء أحد أهم الموارد الطبيعية التي تواجه تحديات عالمية، حيث يُعتبر تدبيره الفعال ضرورة ملحة لضمان الاستدامة البيئية، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، في ظل التغيرات المناخية، والنمو السكاني، والتوسع الحضري، حيث يُطرح الماء كرهان دولي يتطلب تعاونًا عالميًا واستراتيجيات مبتكرة. وقد اتخذت الأمم المتحدة عدة قرارات ومبادرات مهمة حول الموارد المائية، وإدراكا لأهميتها الحيوية لتحقيق التنمية المستدام، عقدت سنة 1977 أول مؤتمر عالمي حول المياه، والذي أكد على أهمية التخطيط الشامل لإدارة الموارد المائية. ثم مؤتمر "ريو دي جانيرو" – قمة الارض– سنة 1992، حيث تم تحديد يوم 22 مارس من كل سنة يوما عالميا للمياه، ثم قرار الجمعية العامة رقم 217/58 سنة 2003 باعتماد العقد الدولي للعمل "الماء مقابل الحياة"، وقرار الجمعية العامة رقم 292/64 سنة 2010 الذي نص على "حق الإنسان في المياه والصرف الصحي"، وإقرار سنة 2016 العقد الدولي للعمل "الماء من أجل التنمية المستدامة" عبر نشر الوعي حول أهمية المياه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبالرغم من هذه المجهودات، يشير تقرير الأمم المتحدة للتنمية المائية الصادر سنة 2022، إلى أن أكثر من ملياري شخص يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى مياه الشرب النظيفة، والتي اعتبرت أن التغير المناخي يشكل أهم معيقات بلوغ الاهداف المسطرة، مما يبرز الحاجة إلى تدبير مستدام لهذه المورد الحيوي[1].

وعلى الصعيد الوطني، تعد ندرة الماء، من أبرز التحديات التي تواجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في ظل التغيرات المناخية المتسارعة، والنمو الديمغرافي المتزايد. ورغم الجهود المبذولة لتدبير هذا المورد، يظل هذا الملف يثير تساؤلات حول الفعالية والعدالة الاجتماعية في توزيعه. ويشهد المغرب تراجعًا كبيرًا في التساقطات المطرية، حيث انخفض معدل التساقطات بنسبة 30% خلال العقود الأخيرة[2]، وقد خلفت موجات الجفاف الحاد خلال السنوات الاخيرة عجزا واختلالا على مستوى استعمال الموارد المائية :فلاحيا، وصناعيا، وسياحيا، وكذا إلى الاستعمال المترلي...، مع ما يترتب عن ذلك، من انعكاسات كبرى على الاقتصاد، وعلى الأنظمة البيئية، وعلى الأمان الإنساني ولاسيما: المائي والغذائي والصحي، وكذا على مصادر دخل نسبة كبيرة من السكان[3].

وتبنت المملكة المغربية منذ الاستقلال سياسة السدود الكبرى، كخيار استراتيجي لمواجهة التحديات المائية وضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعكس هذه السياسة رؤية طويلة الأمد لتحقيق الأمن المائي، الشيء الذي ساهم في زيادة القدرة التخزينية للمياه إلى أكثر من 19 مليار متر مكعب، مما ساعد على مواجهة الجفاف المتكرر، وتوفير مياه الشرب والري[4]، وتطوير الزراعة المسقية، وإنتاج الطاقة الكهرومائية النظيفة. لكن التركيز بشكل مفرط على بناء السدود كحل تقني، أدى إلى تغييرات

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للمياه .(UN-Water) تقرير التنمية المائية العالمي 2022.

[2] وزارة التجهيز والماء، تقرير حول الموارد المائية، 2022.

[3] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي :*التنمية المستدامة وتدبير الموارد المائية في المغرب*، 2021، ص12

[4] وزارة التجهيز والماء، تقرير حول سياسة السدود، 2022، ص. 14-20.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

في النظم البيئية المحلية، وفقدان التنوع البيولوجي في بعض المناطق، وتهجير عدد من الأسر القروية بسبب بناء السدود، وغياب العدالة المائية، بحيث تستفيد المناطق الزراعية الكبرى من المياه المخزنة، بينما تعاني القرى النائية من نقص المياه الصالحة للشرب[1]. ولضمان توزيع أكثر عدالة للموارد المائية بين المناطق الحضرية والقروية، ومن أجل تجاوز الاكراهات السابقة الذكر، تبنى المغرب استراتيجيات بديلة، كتحلية مياه البحر، وتحويل المياه ما بين الأحواض المائية، وإعادة تدوير المياه المستعملة، واستعمال تقنيات الري الحديثة.

❖ **الماء في الدراسات السوسيوانثروبولوجية:**

- **تسليع الماء: بين الهيمنة الاقتصادية والتغيرات الثقافية**

تاريخيًا، كان الماء يُعتبر موردًا مشتركًا، يُدار من قبل المجتمعات المحلية وفق تقاليد عُرفية تعكس روح التعاون والعدالة، وكان يعتبر من الموارد "خارج نطاق التسعير"، لأنه عندما نتحدث عن السلع وقيمتها التبادلية والمبادئ المتحكمة في أسعارها النسبية، فإننا نركز فقط على السلع التي يمكن زيادة كمياتها من خلال التصنيع البشري[2].

واختارت المدرسة النيوكلاسيكية اعتبار مبدأ "الحاجة" كمعيار وحيد لتحديد القيمة، وقانون العرض والطلب، أو بعبارة أدق أن "نزوة الطلب" هي من يحدد السعر. وثم تكريس الأمر من طرف النيوليبراليين، والذين يفترضون أن كل شيء نادر بطبيعته، وأن لاشيء يعتبر مجانيا[3]، بحيث تقاس قيمة الموارد ضمن الاطار الاقتصادي، ويصبح عدم الحصول على ما يحتاجه الفرد يفسر على أنه نتيجة لفشله في المنافسة والاختيار الصحيح، بدلا من كونه نتيجة لنظام اقتصادي غير عادل.

ويعد تسليع الماء جزءً من عملية أوسع تُعرف بـــ"النيوليبرالية البيئية"، حيث يتم التعامل مع الموارد الطبيعية كمصادر لتحقيق الربح، وهذا التسليع ليس مجرد مسألة اقتصادية، بل هو إعادة تشكيل للعلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية، ولفهم تداعياته، يجب النظر إليه كجزء من منظومة هيمنة أوسع، تُعيد توزيع الموارد على أسس غير عادلة.

وشهد العالم في العقود الأخيرة تحولًا كبيرًا في التعامل مع الموارد الطبيعية على العموم، والماء على الخصوص، وأدت التغيرات البنيوية العميقة التي شهدتها معظم المجتمعات إلى انتقال الماء من كونه موردًا طبيعيًا مشتركًا، إلى سلعة يتم تداولها كباقي السلع ، الشيء الذي يثير العديد من التساؤلات حول مسألة العدالة الاجتماعية، والحق في الوصول إلى الموارد الأساسية، والعلاقة التي تربط الإنسان بالطبيعة في شموليتها.

وعملية التسليع، تدخل في إطار هيمنة النظام الرأسمالي على الموارد الطبيعية، فالرأسمالية بطبيعتها، تسعى إلى تحويل كل ما هو مشترك إلى سلعة عبر تسعيرها وبيعها. وبالتالي يصبح الماء موضوعا لعمليات الهيمنة الاقتصادية، وآلية لخلق وتعميق تفاوتات اجتماعية جديدة، ويصبح الوصول إلى هذه الموارد مشروطًا بالقدرة الاقتصادية، وتفيئ المجتمع إلى مجموعة تتوفر على آليات الوصول الى الماء، ومجموعة اخرى محرومة منها.

---

[1] تقرير البنك الدولي، *إدارة الموارد المائية في المغرب*، 2018، ص. 60-65.

[2] David Ricardo, Des principes de l'économie politique et de l'impôt, Paris, Flammarion, 1977, P 26.

[3] Henri Lepage, Demain le libéralisme, Paris, Le Livre de poche, coll. « Pluriel », 1979, p. 27-28

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إن هذا التحول يؤدي إلى تعزيز الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، باعتبار أن الوضعية الطبقية هي نتاج تملُّك الرأسمال الاقتصادي، أي القدرة على الإمتلاك المادي والموقع داخل علاقات الإنتاج، وتملك الرأسمال الثقافي الذي يشرعن القدرة على الإمتلاك الرمزي لهذه الوسائل[1].

والماء ليس مجرد مورد طبيعي أو اقتصادي، بل هو جزء من النسيج الثقافي والرمزي للمجتمعات، ويُعتبر عنصرًا مركزيًا في الأنظمة الرمزية التي تعبر عن التضامن والعدالة الاجتماعية، وعندما يتم تسليعه، تُستبدل هذه العلاقات الرمزية بعلاقات اخرى ذات صبغة مادية صرفة، مما يؤدي إلى اندثار النسيج الثقافي والاجتماعي المحلي. كما أن الاستغلال المفرط للماء لتحقيق أرباح قصيرة الأمد، سيؤدي إلى استنزاف هذا المورد، وميل "طبيعي" نحو توفير هذه المادة في المناطق الغنية على حساب المناطق ذات الدخل المنخفض، حيث يصبح الماء سلعة غير متاحة للجميع بالقدر نفسه[2]، مما سيؤدي إلى إقصاء الفئات الهشة وحرمانها من حقها في الوصول إليه، واستفادة فئة معينة على حساب فئة اخرى.

- **الندرة باعتبارها ظاهرة اجتماعية مصطنعة**

لطالما أكدت الدراسات الأنثروبولوجية والإثنوغرافية، أن المجتمعات التقليدية كانت مجتمعات "وفرة"، لكن هذه المبالغة الظاهرة، تكشف بدورها عن تطور معاني الكلمات والمفاهيم. ويشير مفهوم "الوفرة" اليوم إلى الفائض، بينما في المجتمعات التقليدية، كانت تعني حالة من الرضا في إطار الكفاف الذي يتوافق مع القناعة وإدانة التراكم الشخصي للثروة من أجل الحفاظ على الروابط الاجتماعية[3].

ويعتمد الاقتصاد الحديث على تعزيز الشعور بالندرة، لإبقاء عجلة الإنتاج والاستهلاك مستمرة، ويتم ذلك من خلال خلق احتياجات جديدة باستمرار، مما يجعل الندرة شعوراً دائمًا. وهذا الشعور نفسه يخلق ندرة حقيقية من خلال الطلب المتزايد واستنزاف الموارد الطبيعية والاجتماعية. وإذا كانت النُدرة مجرد فرضية لتأسيس النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، فإنها أصبحت الآن واقعًا، حيث كل شيء يصبح نادراً في النهاية، نتيجة لتأثير مزيج من زيادة الطلب والاستنزاف المبرمج للموارد[4].

إن تسليع الماء وخضوعه لقانون السوق، يؤدي إلى خلق ندرة مصطنعة، بحيث يصبح الوصول إلى الماء مشروطًا بالقدرة على الدفع، والتحول من مسألة بيئية ناتجة عن قلة الموارد الطبيعية إلى ظاهرة اجتماعية مصطنعة، والتي تعكس اختلالات في التوزيع، وعدم المساواة في الوصول إليها، مما يجعلها ظاهرة مرتبطة بالبنية الاجتماعية والثقافية، بدلاً من كونها مشكلة طبيعية بحتة. وتشير العديد من التقارير والابحاث إلى أن الندرة ليست فقط نتيجة قلة الموارد، بل هي ناتجة عن ضعف في الإدارة السياسية والاقتصادية المتعلقة بالمياه[5]. بحيث يتم استغلال الموارد المائية لصالح الشركات الكبرى، أو الفئات الغنية على حساب الفئات

---

[1] *بيير بورديو، الرمز والسلطة، ترجمة د. عبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال للنشر – المغرب، 2007، ص 66*

[2] David Harvey, Social Justice and the city, Ipswich book, 1988, p 89

[3] Marshall Sahlins, Âge de pierre, âge d'abondance : L'économie des sociétés primitives, Paris, Gallimard, 1976, P 7

[4] Gilbert Rist, L'économie ordinaire entre songes et mensonges, Presses de Sciences Po, 2010, P 115

[5] *تقرير الأمم المتحدة العالمي عن تنمية الموارد المائية 2021، ص 45*

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المهمشة، كما أن السياسات النيوليبرالية تُشجع على خوصصة المياه وتحويلها من حق اجتماعي إلى سلعة اقتصادية، وهو ما يعمّق الفجوة البينطبقية، وإهمال العدالة الاجتماعية، وتعزيز عدم المساواة.

وثمة أدلة تاريخية كثيرة على أن منظوماتنا الاجتماعية، قد تكيفت بطرقٍ مرنة بشكل ملحوظ مع الظروف المادية المؤثِّرة على احتياجاتنا، وقدرتنا على التحكم في استخدام المياه، إلا أن تسليع الماء وتحكم آليات السوق في وفرته وجودته، يهدد الهويات الثقافية للمجتمعات، بإعتبار أن الموارد المشتركة كانت تُعتبر عنصراً هاماً للتضامن الاجتماعي. كما أن الندرة هي أهم السمات الاقتصادية لأية سلعة، حتى إن التعريف المعتمد في المجال الاقتصادي هو أنه "علم تخصيص الموارد الشحيحة بين الأطراف المتنافسة"، كما أن الوفرة في كثير من الأحيان تكون مرادفا لنقصان الجودة[1]. دون إغفال أن تملك مورد مائي خاص يكون مبنيا بالأساس على تملك الأرض، وتصبح ندرة المياه نتيجة مباشرة لسوء توزيعها، مما يؤدي إلى تآكل الروابط الاجتماعية وتصاعد النزاعات.

❖ مجال الدراسة

تعتبر منطقة سوس من أبرز المناطق الزراعية في المغرب، نظرًا لموقعها الجغرافي، ومناخها المعتدل الذي يساعد على تنوع المحاصيل الزراعية. وتمتد المساحة المزروعة في المنطقة على نطاق واسع، حيث تقدر بنحو 160,000 هكتار مخصصة للزراعات المسقية، وهو ما يمثل حوالي 15% من المساحات المسقية على الصعيد الوطني.

وتساهم الزراعة في منطقة سوس، بنسبة مهمة في الناتج الداخلي الخام الزراعي، حيث تتجاوز مساهمتها 60% من الإنتاج الوطني للفواكه والخضراوات الموجهة للتصدير، خصوصًا الطماطم والحوامض التي تُعد من المنتجات الرئيسية في المنطقة. وتوفر الزراعة في سوس فرص عمل كثيرة، إذ تستقطب يداً عاملة تقدر بأكثر من 150,000 عامل موسمي ودائم، مما يجعل القطاع الزراعي محركًا أساسيًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة[2]. ومع ذلك، تواجه الفلاحة في سوس تحديات كبيرة تتعلق بالموارد المائية، حيث تعتمد بشكل كبير على المياه الجوفية التي تعرف استنزافًا متزايداً نتيجة الإفراط في الاستغلال. وتشير الدراسات إلى أن مستوى المياه الجوفية في بعض المناطق ينخفض بمعدل 2 إلى 3 أمتار سنويًا، وهو ما يهدد استدامة القطاع الفلاحي، ولتجاوز هذه التحديات، تم اعتماد تقنيات الري بالتنقيط التي ساهمت في تحسين كفاءة استخدام المياه وتقليل الهدر بنسبة تصل إلى 50%[3]. كما تم إطلاق مشاريع تهدف إلى تعبئة الموارد المائية غير التقليدية مثل تحلية مياه البحر، وهو مشروع استراتيجي من المتوقع أن يغطي احتياجات المنطقة المائية على المدى الطويل، وتهدف هذه الجهود إلى تحقيق توازن بين الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتعزيز الإنتاج الفلاحي لضمان استدامة القطاع.

❖ الماء في منطقة سوس: بين الوفرة والندرة وتحديات العدالة المائية

تعاني منطقة سوس من ندرة متزايدة في الموارد المائية، وهي مشكلة تتفاقم بفعل التغيرات المناخية، والتوسع الفلاحي المكثف، وارتفاع الطلب على المياه بسبب النمو السكاني والتنمية الاقتصادية. وتُظهر الممارسات أن هذه الندرة لا تقتصر على بعدها الطبيعي أو الاقتصادي، بل تتشابك مع قضايا العدالة المائية وتوزيع الموارد بين مختلف الفئات الاجتماعية والمجالات الجغرافية.

---

[1] بول سيبرايت، رفقة الغرباء ؛ تاريخ طبيعي للحياة الاقتصادية، ترجمة رشا صلاح الدخاخني، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2011، ص228

[2] *التقرير السنوي حول القطاع الفلاحي، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، 2020.، صفحة 45.*

[3] *الوكالة الوطنية لتنمية الفلاحة*، الزراعة المستدامة في المغرب، 2021 ، *صفحة 28.*

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وأصبحت منطقة سوس، تعرف مناخا شبه جاف، حيث تتلقى كميات محدودة من التساقطات المطرية لا تتجاوز 250 ملم سنويًا في المتوسط. وقد أدى هذا الوضع إلى الاعتماد الكبير على المياه الجوفية، التي تعرف استنزافًا مستمرًا نتيجة الإفراط في الاستغلال، خاصة في المناطق الزراعية الكبرى مثل اشتوكة آيت باها، وتارودانت، مما يهدد التوازن البيئي والاجتماعي في المنطقة.

وتشكل العدالة المائية تحديًا كبيرًا في منطقة سوس، حيث يُلاحظ تباين كبير في توزيع الموارد المائية بين الاستخدامات الفلاحية والاستهلاك المنزلي. وتُظهر الإحصائيات أن القطاع الفلاحي يستهلك حوالي 85% من الموارد المائية المتاحة، مما يترك حصة محدودة للاستخدامات الأخرى، وهذا التفاوت يؤدي إلى الشعور بعدم الإنصاف بين السكان، خاصة في المناطق القروية التي تعاني من نقص المياه الصالحة للشرب.

وترتبط العدالة المائية بمفاهيم السلطة والهيمنة، فالمزارع الكبرى ذات الانتاج المكثف، هي المستفيدة بشكل كبير من الموارد المائية، بينما تُهمَّش الفئات الأكثر ضعفًا، والتي تعتمد على الطرق التقليدية للحصول على المياه. إن السياسات المائية الحالية تحتاج إلى تعزيز العدالة من خلال وضع آليات لتوزيع المياه، تأخذ بعين الاعتبار احتياجات السكان المحليين، وليس فقط الأهداف الاقتصادية[1]. ولتوضيح دور الماء في تشكيل التمايزات المجالية وبناء الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، سنقوم بدراسة حالتين من منطقة سوس هما؛

الحالة الاولى: منطقة "أولوز" والتي تقع في اقليم تارودانت، حيث تتميز بوجود سدين مهمين هما (سد أولوز) و(سد المختار السوسي)، كما تتميز بمرور واد سوس الذي ينبع من الأطلس الكبير الغربي، والذي يلعب دورا حيويا في تغذية الموارد المائية بالمنطقة.

الحالة الثانية: منطقة "اشتوكة"، والتي تعد من المناطق الفلاحية المهمة في المغرب، وتعتمد هذه المنطقة بشكل كبير على الموارد المائية المتنوعة، وخاصة المياه الجوفية، وتواجد سد "يوسف بن تاشفين"، ومشروع تحلية ماء البحر.

❖ موارد مائية وفوارق اجتماعية: أزمة التوزيع غير العادل في منطقة "أولوز"

رغم توافر موارد مائية مهمة بالمنطقة من خلال سد "أولوز" وسد "المختار السوسي"، تعاني الساكنة المحلية والفلاحون الصغار من الحرمان من الاستفادة من هذه المياه، التي تُوجه بشكل رئيسي إلى مناطق أخرى، وهذه الوضعية تُثير العديد من التساؤلات حول العدالة في توزيع المياه، وتسلط الضوء على التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

وتبعد منطقة "الكردان" عن الجماعة الترابية "لأولوز" بحوالي 40 كلم، و تعد قطبًا فلاحيا حيويًا في سهل سوس، وخاصة زراعة الحوامض الموجهة للتصدير وتربية المواشي، وهو ما يفسر احتياجها لموارد مائية مهمة، وهي تستفيد بشكل كبير من مياه سد "أولوز"، عبر قنوات مائية مباشرة. وعلى إثر تراجع حقينة السد بسبب توالي مواسم الجفاف، قررت اللجنة الجهوية للماء بجهة سوس ماسة منع السقي بهذه المنطقة بهدف تأمين أولوية التزود بالماء الصالح للشرب. وأمام ضغط لوبيات الفلاحة التجارية والفلاحين الكبار، سمحت وكالة الحوض المائي لسوس ماسة بتخصيص 20 مليون متر مكعب للضيعات الفلاحية المتواجدة على مستوى حوض" الكردان" بعد سنة من منع السقي.

[1] *التقرير الوطني حول الموارد المائية*، وزارة التجهيز والماء 2021، صفحة 33.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وبالمقابل لا يستفيد الفلاحون الصغار في منطقة "أولوز" وجوارها من مياه السد، التي توجه للمناطق الفلاحية الكبرى، والذين يعانون من تدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بسبب ندرة المياه، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي و انخفاض دخلهم، وتنامي ظاهرة الهجرة القروية.

كما وقفنا على وجود دواوير على مرمى حجر من سدي "أولوز" و"المختار السوسي" محرومة من الاستفادة من مياههما، بل إن بعض الدواوير تطل على مياه السد وتعاني العطش، وتضطر ساكنة كدوار "تدرارت" و"ثلاث نتغلي" و"أندى" و"توريرت" إلى التنقل على الدواب لمسافات طويلة تتجاوز عشرات الكيلومترات قصد الوصول إلى المصادر المائية، وخاصة الآبار والعيون والبرك المائية، والتي قد تكون غير صالحة للشرب، وهذا التنقل المرهق يعكس حجم المعاناة اليومية التي يواجهها هؤلاء السكان في تأمين مادة الماء، وهي من أبسط حقوقهم الأساسية.

ويعد غياب العدالة المائية من التحديات الكبرى التي تعانيها المنطقة، حيث تظهر في الوفرة الواضحة للموارد المائية من جهة، والتوزيع غير العادل لهذه الموارد بين الفئات والمناطق المختلفة الذي يصل حد الحرمان من جهة أخرى، وهذا الوضع يساهم في تفاقم الفوارق الاجتماعية ويزيد من التوترات والصراعات حول المياه، وهو ما يعزز الاغتراب الاجتماعي للأفراد الذين يشعرون بالعجز عن الحصول على أبسط الموارد التي تزخر بها منطقتهم.

❖ **مشروع تحلية مياه البحر في منطقة "اشتوكة": من نموذج للتنمية المستدامة إلى آلية لتعزيز التفاوتات**

يُعد مشروع تحلية مياه البحر في منطقة "اشتوكة"، والذي بدأت المحطة عملياتها التشغيلية به في يناير 2022، أحد المشاريع الاستراتيجية الكبرى في المغرب لمواجهة تحديات ندرة المياه، ويهدف المشروع إلى توفير المياه اللازمة لري الزراعات المسقية والاستهلاك المنزلي، في منطقة تعاني من تراجع كبير في الموارد المائية الجوفية بسبب الإفراط في الاستغلال والتغيرات المناخية.

وتقع هذه المحطة على بُعد حوالي 40 كيلومترًا جنوب مدينة أكادير، في منطقة "الدويرة" بجماعة "إنشادن"، وتغطي مساحة تبلغ 20 هكتارًا، ويُعد هذا المشروع الأول من نوعه في إفريقيا ويجمع بين إنتاج المياه الصالحة للشرب ومياه الري باستخدام تقنية التناضح العكسي. ويهدف هذا المشروع إلى توفير 150,000 مترا مكعبا يوميًا من المياه الصالحة للشرب لسكان أكادير والمناطق المجاورة، وإنتاج 125,000 مترا مكعبا يوميًا لري حوالي 15,000 هكتارا من الأراضي الزراعية[1].

ويمثل مشروع تحلية مياه البحر في سوس ماسة نموذجًا رائدًا للاستجابة للتحديات المائية، عبر تعبئة موارد مائية غير تقليدية، بغية تحسين استدامة الموارد المائية في المنطقة، وتقليل الاعتماد على المياه الجوفية. واطلقت الوزارة الوصية حملة اكتتاب للمستفيدين من مشروع الري سنة 2018، وتم تحديد مبلغ 10 000 درهم للهكتار في حدود 150 هكتارا.

وقد سارع الفلاحون الكبار إلى الاشتراك في المشروع والاستفادة من مياهه لتعزيز إنتاجهم الفلاحي،وهو مما يمنحهم ميزة تنافسية إضافية، وفي الوقت نفسه أدت صعوبة الوصول للمعلومة في وقتها المناسب بالنسبة للفلاحين الصغار، وإكراهات دفع مبلغ الاكتتاب بسبب ضعف رأس المال والدخل المحدود إلى عدم استفادتهم من مياه المشروع، وبالتالي تعزيز الفوارق الطبقية بين الفلاحين.

وقد تزامن بدء المشروع مع توقيف وكالة الحوض المائي لسوس ماسة السقي الفلاحي بكل من حوض المنطقة المستفيدة من مياه سد "يوسف بن تاشفين"، بسبب تراجع حقينة السد، وعلى أساس أن تستغل الكميات المتبقية من المياه للشرب. كما

[1] وزارة الفلاحة والصيد البحري، *تقرير حول مشروع تحلية مياه البحر في سهل اشتوكة*، 2021 .ص 12.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

حددت الوزارة الوصية مبلغ شراء 5 دراهم للطن الواحد بالنسبة لمياه التحلية، في حين كان الفلاحون يؤدون مبلغ 0,65 درهما للطن الواحد بالنسبة لمياه الري من السدود، كما أن الفلاحيين المكتتبين هم فقط من يحق لهم الاستفادة من مياه مشروع التحلية. وفي الوقت الذي تعتبر فيه وزارة الفلاحة سعر 5 دراهم للطن الواحد من مياه التحلية حلا تنافسيا مقارنة بتكاليف استخراج المياه الجوفية، يُعاني فلاحو المنطقة من زيادة هائلة في تكاليف التزود بمياه الري تصل إلى 770%، وهذه الزيادة تمثل عبئًا كبيرًا على الفلاحين، وتكشف عن إشكاليات اجتماعية واقتصادية عميقة تتعلق بآليات تسعير الموارد الطبيعية وتوزيعها، وهو ما أجبر العديد منهم على تقليص نشاطهم الفلاحي أو التخلي عنه تمامًا، مما يهدد مصدر رزقهم الرئيسي. وهذا التفاوت في الوصول إلى المياه يُنتج تراتبية جديدة ، ففي الوقت الذي يتمكن الفلاحون الكبار من تحسين إنتاجهم الفلاحي، وزيادة أرباحهم بفضل وصولهم إلى مياه التحلية أو آبارهم الخاصة والتي يصل عمقها 400 متر، يُحرم الفلاحون الصغار من هذه الفرص، مما يؤدي إلى تدهور أو توقف نشاطهم الفلاحية، وتراجع قيمة ضيعاتهم الفلاحية.

وإذا كان الماء يُعتبر حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، فقد أصبح في هذا السياق عاملًا محوريًا في إعادة تشكيل التمايز الاجتماعي والاقتصادي، ويظهر كيف يمكن لمورد طبيعي أساسي، أن يُعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية ويُنتج تراتبية جديدة مبنية على القدرة على الوصول إلى هذا المورد، وبالرغم من أن الهدف من هذا المشروع، هو توفير مياه مستدامة للفلاحين، إلا أن آليات تنفيذه قد أسهمت في خلق تفاوتات اجتماعية جديدة بين فلاحي المنطقة، ويُصبح الوصول إلى مياه الري ليس فقط مسألة اقتصادية، بل مسألة اجتماعية تساهم في تعزيز الفوارق الطبقية. فالفلاحون الكبار، يتمتعون بسلطة اقتصادية متزايدة، حيث يصبحون أكثر قدرة على التحكم في الإنتاج وفي الاسواق. ويجد الفلاحون الصغار الذين لا يستطيعون الاستفادة من مياه التحلية أو حفر آبار عميقة – خاصة مع امتناع وكالة الحوض المائي إعطاء تراخيص الحفر– أنفسهم في مواجهة تحديات اقتصادية قد تؤدي إلى انهيار نشاطهم الفلاحي، وهو ما يدفعهم إلى البحث عن مصادر مياه ولو بطرق غير قانونية، وهذا التحول يعمق التفاوت بين المناطق القروية فيما بينها من جهة، وبينها وبين المناطق الحضرية من جهة اخرى.

على سبيل الختم

سعينا من خلال هذه الورقة البحثية إلى فهم وتحليل العلاقات بين المجتمعات المحلية و موارد المياه وكيفية إدارتها و توزيعها، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤطر هذه العمليات. وقد وقفنا على أهمية الموارد المائية التي تزخر بها منطقة سوس، إلا أن آليات الاستفادة منها وتوزيعها يشوبها العديد من الاختلالات، والتي تؤدي في النهاية إلى ندرة هذا المورد.

وهذه الندرة ليست مجرد قضية بيئية، بل هي أيضاً أزمة اجتماعية مصطنعة، تتقاطع فيها طبيعة عقلانية الطبقات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية، في ظل تسليع الماء وتحكم لوبيات الفلاحة التجارية في قرارات تدبير هذه المورد، وبالمقابل تُحرم العديد من الفئات، خاصة الفلاحين الصغار وساكنة المناطق النائية، من الاستفادة العادلة من المياه. وهذا الوضع يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الفقر والفوارق الاجتماعية وخلق تراتبية جديدة مبنية على تملك الموارد وتصاعد التوترات الاجتماعية وكبح مسار التنمية. وهي وضعية تتطلب حلولاً شاملة تُعنى بالعدالة الاجتماعية وتوزيع الموارد بشكل فعال، كما أنها تبرز الحاجة إلى إعادة التفكير في كيفية إدارة الموارد الطبيعية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وفي الاخير يجب الاقرار أن الدراسات السوسيوأنثروبولوجية، لها مكانة خاصة في عملية فهم وتفسير الظواهر الاجتماعية المشكلة للبناء الاجتماعي العام، على إعتبار أن كل تخصص علمي له أسسه النظرية والمفاهيمية التي تميزه عن الحقول العلمية الاخرى، لكن تعقيد وتشابك الظواهر والقضايا الاجتماعية، يستلزم من الباحثين الاعتماد على مقاربات بينتخصصاتية من أجل تحقيق رؤية علمية متعددة الأبعاد، تمكنهم من توضيح أشكال التداخل والتكامل المعرفي على مستويات التحليل الميكرو والماكرو-اجتماعي.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بيبليوغرافيا:

- إيان ج. سيمونز، البيئة والإنسان عبر العصور، ترجمة السيد محمد عثمان، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، يونيو 1997.
- بول سيبرايت، رفقة الغرباء ؛ تاريخ طبيعي للحياة الاقتصادية، ترجمة رشا صلاح الدخاخني، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2011.
- بيير بورديو، الرمز والسلطة، ترجمة د. عبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال للنشر – المغرب، 2007.
- صالح الفيلالي، "مناظرات في علم الاجتماع البيئي"، كتاب جماعي "البيئة والمجتمع" إشراف علي غربي وفضيل دليو، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.
- التقرير السنوي حول القطاع الفلاحي، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، 2020.
- الوكالة الوطنية لتنمية الفلاحية، الزراعة المستدامة في المغرب، 2021.
- برنامج الأمم المتحدة للمياه (UN-Water). تقرير التنمية المائية العالمي 2022.
- تقرير الأمم المتحدة عن تنمية الموارد المائية 2021.
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: التنمية المستدامة وتدبير الموارد المائية في المغرب، 2021.
- تقرير البنك الدولي، إدارة الموارد المائية في المغرب، 2018
- وزارة التجهيز والماء، تقرير حول الموارد المائية، 2022.
- وزارة التجهيز والماء، تقرير حول سياسة السدود، 2022.
- وزارة الفلاحة والصيد البحري، تقرير حول مشروع تحلية مياه البحر في سهل اشتوكة،2021.
- David Harvey, Social Justice and the city, Ipswich book, 1988
- David Ricardo, Des principes de l'économie politique et de l'impôt, Paris, Flammarion, 1977
- Gilbert Rist, L'économie ordinaire entre songes et mensonges, Presses de Sciences Po, 2010
- Geertz, C. The Interpretation of Cultures. Basic Books, 1973
- Henri Lepage, Demain le libéralisme, Paris, Le Livre de poche, coll. « Pluriel », 1979,
- Malinowski, B. A Scientific Theory of Culture and Other Essays. University of North Carolina Press, 1944
- Marshall Sahlins, Âge de pierre, âge d'abondance : L'économie des sociétés primitives, Paris, Gallimard, 1976
- Peet, R., & Thrift, N. New Models in Geography: The Political-Economy Perspective. London : Unwin Hymn , 1989

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/